الأمم المتحدة

TD/B/WP/343*

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
27 July 2026
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**
**الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية**
**والأداء البرنامجي**
**الدورة الحادية والتسعون**
جنيف، 5-9 تشرين الأول/أكتوبر 2026
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

# استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

موجز

واصل الأونكتاد في عام 2025، في ظل ظروف تمويلية غير ملائمة بوجه عام، تنفيذ الأنشطة التي يضطلع بها في مجال التعاون التقني وارتفعت النفقات السنوية المرتبطة بهذا التعاون لتصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 58,89 مليون دولار. وفي عام 2025، استفادت أقل البلدان نمواً من 40 في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني. وظل النظام الآلي للبيانات الجمركية منتجَ الأونكتاد الرئيسي في مجال التعاون التقني، مستأثراً بـ 48 في المائة من النفقات السنوية.

وبلغ إجمالي التمويل الطوعي المخصص لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد 54,02 مليون دولار، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 5 في المائة مقارنةً بالمستوى التاريخي الذي سُجل في عام 2024. وبتمويل قدره 4 ملايين دولار، أصبحت الصين أكبر مساهم في عام 2025؛ وانخفضت المساهمات المقدمة من الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً ملحوظاً.

واتسمت هذه السنة باستمرار تحسن أداء التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج من خلال إنشاء فريق استشاري واعتماد أداة لتسجيل الإنجاز وربط الأنشطة بإطار نتائج الأونكتاد وعهد بريدجتاون. وطُبِّق المؤشر المعدَّل للمساواة بين الجنسين في جميع مشاريع التعاون التقني الجديدة منذ تموز/يوليه 2025، واستُحدث نظام داخلي لضمان الجودة في هذا الصدد. وواصل الأونكتاد استكشاف مصادر تمويل جديدة والسعي إلى الحصول على مساهمات متعددة السنوات غير مربوطة بإنفاق محدد مسبقاً، من أجل تلبية طلبات التعاون التقني على نحو أفضل، ولا سيما تلك الواردة من أقل البلدان نمواً والفئات الأخرى من البلدان المعرضة للتأثر. وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عمّق الأونكتاد تعاونه مع نظام المنسقين المقيمين، الأمر الذي تجسد في مشاركته في 49 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم وفي تعزيز إمكانية الوصول إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء".

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 25 آب/أغسطس 2026.



الرجاء إعادة الاستعمال

## مقدّمة

1- أُعد هذا التقرير لتيسير استعراض مجلس التجارة والتنمية السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، وسيُقدَّم إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، تماشياً مع الأحكام المنصوص عليها في الفقرة 220 من اتفاق أكرا وفي سلسلة من القرارات التي اتخذها المجلس في الفترة 2008-2025، والتي أوصى فيها بتفاعل أكثر تنظيماً بين الأمانة والمستفيدين المحتملين والجهات المانحة، في إطار الفرقة العاملة، التي هي الآلية الرئيسية للمشاورات بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني.

2- ويقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة في عام 2025. ويُقدم أيضاً تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في تمويل هذا التعاون وتنفيذه ويُبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين هيكل التعاون التقني وأدائه. ويعرض أيضاً بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وأخيراً، يقدم استنتاجات واقتراحات من أجل المضي قدماً.

3- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل الأونكتاد الدعوة إلى إدماج الوكالات غير المقيمة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري؛ وزيادة التركيز على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة.

## أولاً- مصادر التمويل

4- تُموَّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسين هما:

(أ) تمويل الصناديق الاستئمانية، الذي يشير إلى الموارد المالية المقدمة إلى صناديق الأونكتاد الاستئمانية للتعاون التقني من فرادى الحكومات، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، ومن القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

5- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستئمانية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة المشتركة بين الوكالات في إعادة توجيه جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية صوب دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دعماً أفضل، تُستعرض في الفرع جيم من الفصل الأول المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء". ولم تُدرج المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين ضمن موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية، لكنها تُعرض منفصلة في الفرع دال من الفصل الأول.

### ألف- موارد الصناديق الاستئمانية

6- تتقلب الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للتعاون التقني الذي تضطلع به الأونكتاد من سنة إلى أخرى. فبعد أن سجل التمويل الطوعي للصناديق الاستئمانية للتعاون التقني مستوى قياسياً في عام 2024، بلغ مجموع هذا التمويل 54,02 مليون دولار في عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5 في المائة. وعلى الرغم من ثبات المساهمات المقدمة من الاقتصادات النامية ومنظومة الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية الأخرى، انخفض مجموع موارد الصناديق الاستئمانية بسبب تراجع المساهمات الواردة من ثلاثة مصادر تمويل أخرى، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة (الشكل 1)[1].

الشكل 1

**مصادر موارد الصناديق الاستئمانية للأونكتاد**

(بآلاف الدولارات)

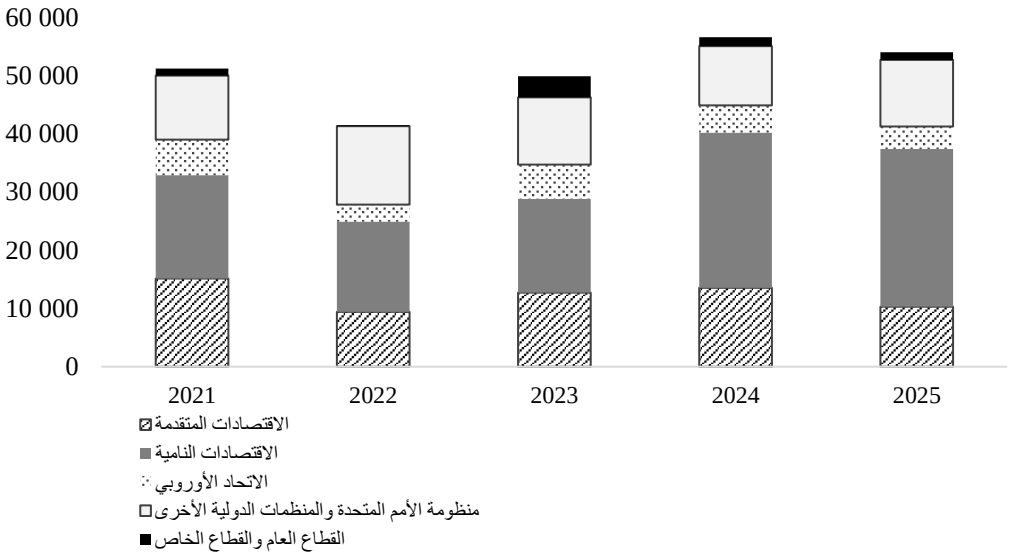


*المصدر:* الأونكتاد.

*ملاحظات:* لا يشمل المجموع المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. ويتمثل جزء كبير من التمويل الوارد من الاقتصادات النامية في التمويل الذاتي، وقد يتأتى، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية إلى الأنشطة المنفذة في البلدان التي قدمت التمويل (انظر TD/B/WP/343/Add.2، الجدول 15).

7- وبعد عامين من النمو المتتالي، انخفضت مساهمات الاقتصادات المتقدمة في الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد إلى 10,33 ملايين دولار، أي أقل بـ 24 في المائة عن عام 2024 وأقل بـ 19 في المائة عن متوسط الخمس سنوات المسجل في الفترة 2020–2024. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة هذه المساهمات من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية من 24 إلى 19 في المائة. وفي عام 2024، ظلت مملكة هولندا أكبر مساهم من الاقتصادات المتقدمة، بمساهمات قدرها 3,84 ملايين دولار، تليها سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وبلغت مساهمات هذه الجهات المانحة الثلاث مجتمعة نسبة 61 في المائة من مجموع مساهمات الاقتصادات المتقدمة. وتتمثل نسبة 6 في المائة من مساهمات الاقتصادات المتقدمة في التمويل الذاتي، مثل مساهمة ألبانيا المخصصة لصيانة النظام الآلي للبيانات الجمركية في إدارة الجمارك.

8- وفيما يتعلق بمجموع المساهمات المتراكمة على مدى السنوات الخمس الماضية، كانت مملكة هولندا، وسويسرا، وألمانيا أكبر المانحين من الاقتصادات المتقدمة، إذ تجاوزت المساهمات التراكمية

(1) الغرض من تصنيف الاقتصادات حسب الوضع الإنمائي مرده التيسير الإحصائي ولا يعبر عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد معين أو منطقة معينة في عملية التنمية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تعد شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تعتمد تصنيف المناطق النامية والمناطق المتقدمة ضمن الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي، لكن ذلك لا يمنع مواصلة تطبيق التصنيف. وفي التصنيف الذي يطبقه الأونكتاد، تشكل جمهورية كوريا جزءاً من مجموعة البلدان المتقدمة (وفق ما هو مسجل في الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد (انظر TD/B/68/3)؛ وللمزيد من المعلومات، انظر التصنيفات الواردة في قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد).

لكل هذه البلدان 10 ملايين دولار خلال الفترة (الشكل 2). وفي عام 2025، وُجِّهت المساهمات بصورة أساسية نحو برامج مثل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والنظام الآلي للبيانات الجمركية؛ وتيسير الأعمال؛ وتيسير التجارة؛ وكسر قيود الاعتماد على السلع الأساسية؛ ونظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ والتدابير غير الجمركية؛ والتدريب من أجل التجارة.

الشكل 2

**المساهمات المتراكمة التي قدمها مساهمون من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية الرئيسية**

(بآلاف الدولارات)

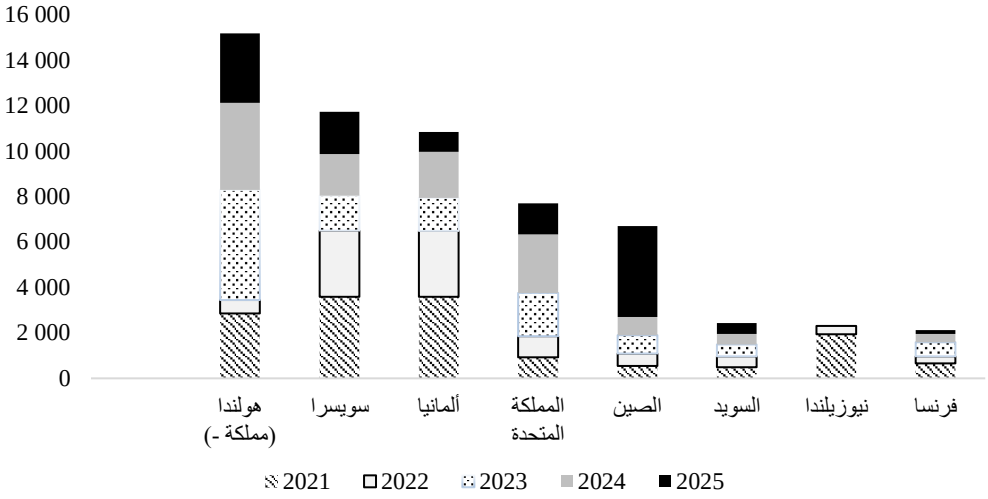


*المصدر:* الأونكتاد.

9- وظلت مساهمات الاقتصادات النامية مرتفعة، إذ بلغ مجموعها 27,08 مليون دولار في عام 2025، بزيادة قدرها 2 في المائة عن أعلى مستوى سجلته في عام 2024. وارتفعت حصة الاقتصادات النامية من إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية من 47 في المائة في عام 2024 إلى 50 في المائة في عام 2025. ومن بين التمويل الوارد من الاقتصادات النامية، وُجِّه مبلغ 22,58 مليون دولار، أي ما يعادل 83 في المائة، صوب تمويل مشاريع أو أنشطة في هذه الاقتصادات، وشمل ذلك في المقام الأول تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية (70 في المائة) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (7 في المائة). وظل التمويل الذاتي سمة بارزة للتمويل الوارد من الاقتصادات النامية لأغراض التعاون التقني الذي تضطلع به الأونكتاد. والجدير بالذكر أن المساهمات المقدمة من الاقتصادات النامية لدعم التعاون التقني لصالح الاقتصادات النامية الأخرى بلغت أيضاً مستوى مرتفعاً، إذ وصلت إلى 4,50 ملايين دولار، وهو ما يمثل 17 في المائة من التمويل الوارد من الاقتصادات النامية. ووفي هذا الصدد، كانت الصين، بمساهمة سنوية قدرها 4 ملايين دولار، أكبر مساهم في عام 2025، بينما ساهمت المملكة العربية السعودية بالمبلغ المتبقي البالغ 0,50 مليون دولار لدعم منتدى سلاسل الإمداد العالمية.

10- وبلغ مجموع المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي 3,84 ملايين دولار في عام 2025، أي أقل بمقدار 18 في المائة عن عام 2024. وواصلت حصة هذا التمويل من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية انخفاضها، من 12 في المائة في عام 2023 إلى 8 في المائة في عام 2024 و7 في المائة في عام 2025. ووُجِّهت المساهمات صوب تمويل خمسة مشاريع للتعاون التقني، بما في ذلك مشروعان متعلقان بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في جمهورية مولدوفا ومنطقة المحيط الهادئ؛ ومشروع واحد متعلق بنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعين في عام 2025 بمبلغ 8,76 ملايين دولار في التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، وهو ما يمثل 16 في المائة من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية وتراجعاً عن نسبة 22 في المائة المسجلة في عام 2024.

11- وارتفعت المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بمقدار 12 في المائة في عام 2025، لتصل إلى 11,46 مليون دولار. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر المساهمين، إذ بلغت مساهماته السنوية 2,95 مليون دولار، وهو ما يمثل 40 في المائة من إجمالي مساهمات منظومة الأمم المتحدة. ومن بين المنظمات الدولية الأخرى، كان بنك التنمية الأفريقي ومنظمة تريد مارك أفريكا أكبر المساهمين، إذ ساهم كل منهما بمبلغ قدره نحو 1,4 مليون دولار.

12- وانخفضت المساهمات المقدمة من القطاعين العام والخاص بنسبة 15 في المائة في عام 2025، لتصل إلى 1,31 مليون دولار. وشمل ذلك مبلغ 800 67 دولار من مؤسسة ميندیرو لدعم مبادرة البورصات المستدامة، إضافة إلى مساهمات من سلطات الموانئ في العديد من البلدان النامية قُدمت إلى برنامج التدريب من أجل التجارة.

## باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

13- تُدرَج موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، وتردُ تباعاً في البابين 23 و35 من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام 2025، بلغت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية 4,48 ملايين دولار، وهو ما يمثل زيادة طفيفة بنسبة 3 في المائة مقارنة بعام 2024.

14- وسجل البرنامج العادي للتعاون التقني نفقات بلغت 2,02 مليون دولار في عام 2025، وهو ما يعادل المستوى المسجل في عام 2024. واستهدفت الأنشطة تعزيز الصمود الاقتصادي للبلدان وقدراتها الإنتاجية، وتطوير قدرة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات تدعم التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم مساعدة تقنية مصممة بحسب احتياجات البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان المعرضة للتأثر.

15- وفي عام 2025، ساهم التمويل المخصص للبرنامج العادي للتعاون التقني في إطلاق أداة الأونكتاد لتتبع إصلاحات التجارة الإلكترونية، وهي أداة رقمية لإدارة المشاريع ورصدها الغاية منها تيسير تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية والإقليمية في مجال التجارة الإلكترونية. واستجابة لطلب من الدول الأعضاء في مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عُقدت حلقات عمل تدريبية في نيجيريا ساهمت في تعزيز مهارات 12 من موظفي المفوضية فيما يتعلق باستخدام أداة التتبع ودعمت تنفيذ وتنسيق الاستراتيجية الإقليمية للتجارة الإلكترونية (2023–2027). وإضافة إلى ذلك، وفي إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، اضطُلع ببعثات تمهيدية لتحديد سمات قابلية التأثر في بلدان من شأنها استيفاء شروط الخروج من فئة أقل البلدان نمواً (أوغندا، وجمهورية تنزانيا، ورواندا)، من أجل كفالة دعم العملية والاستعداد لها؛ وقُدم الدعم إلى مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية استعداداً للمؤتمر الوزاري الرابع عشر، من خلال توفير مساعدة تقنية موجهة إلى ممثلي هذه البلدان، بهدف تعزيز قدرتهم على المشاركة بفعالية في المفاوضات داخل اللجنة المعنية بقواعد المنشأ وإعداد مقترحات منسقة قبل بدء المفاوضات. وأخيراً، في عام 2025، ساهم التمويل المخصص للبرنامج العادي للتعاون التقني في تقديم دعم محدد إلى رئاسة البرازيل لمجموعة بريكس [البرازيل، والصين، والهند، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا]، بشأن موضوع تعزيز التمويل المناخي، من خلال توفير تحليلات هادفة مصحوبة بتوصيات سياساتية، مما أثرى الحوار وعزز الفهم في هذا الموضوع.

16- وبلغت النفقات في إطار حساب التنمية 2,46 مليون دولار في عام 2025، وتعلقت في المقام الأول بتنفيذ الأنشطة في إطار 16 مشروعاً قيد التنفيذ، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي قادها الأونكتاد أو شارك فيها. وارتفعت هذه النفقات بنسبة 5 في المائة مقارنة بعام 2024. وسيُنفذ الشطر التاسع عشر الجديد من

حساب التنمية، الذي يتعلق بموضوع "دعم الدول الأعضاء في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مواصلة بلورة أطر سياساتية قادرة على الصمود ومتلائمة مع الآفاق المستقبلية ومتكاملة تدعم خطة عام 2030 في سياق عالمي متغير"، خلال الفترة 2027–2030. وفي إطار هذا الشطر، وافقت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية على تمويل ثلاثة مشاريع للأونكتاد بميزانية قدرها 2,75 مليون دولار، بما في ذلك مشروعان مشتركان يقودهما الأونكتاد. وتغطي هذه المشاريع مواضيع مثل الاستثمار في قطاعات ذات أهمية استراتيجية من منظور المناخ، والسياسات القائمة على بيانات في سياق التدفقات المالية غير المشروعة، وتقدير تكاليف السياسات استناداً إلى المؤشرات، والتمويل الاستراتيجي. وإضافة إلى ذلك، سيشارك الأونكتاد في مشروع مشترك يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التعدين المستدام وحوكمة قطاع الموارد الاستخراجية.

## جيم- آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" ودعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

17- المجموعة المشتركة بين الوكالات، التي يقودها الأونكتاد بمشاركة 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة، هي آلية مكرسة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية على الصعيد القطري. وتشارك المجموعة في عدد من أطر الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام وتنفذ برامج مشتركة بتمويل يُستمد من آليات التمويل التي استُحدثت لدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء".

18- وفي عام 2025، عزز الأونكتاد استفادته من آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، التي تشمل مساهمات محددة من الشركاء وصناديق استئمانية متعددة المانحين، بمبلغ قدره في المجموع 4,62 ملايين دولار، أي بزيادة قدرها 12 في المائة عن المستوى المسجل في عام 2024 (الشكل 3). ودعمت هذه الأموال العمليات المتكاملة التي وُضعت بالتعاون مع الوكالات الشريكة في المجموعة، استناداً إلى خبرات وولايات كل منها، وبما يتماشى مع أطر التعاون.

الشكل 3

**استفادة الأونكتاد من آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"**

(بآلاف الدولارات)

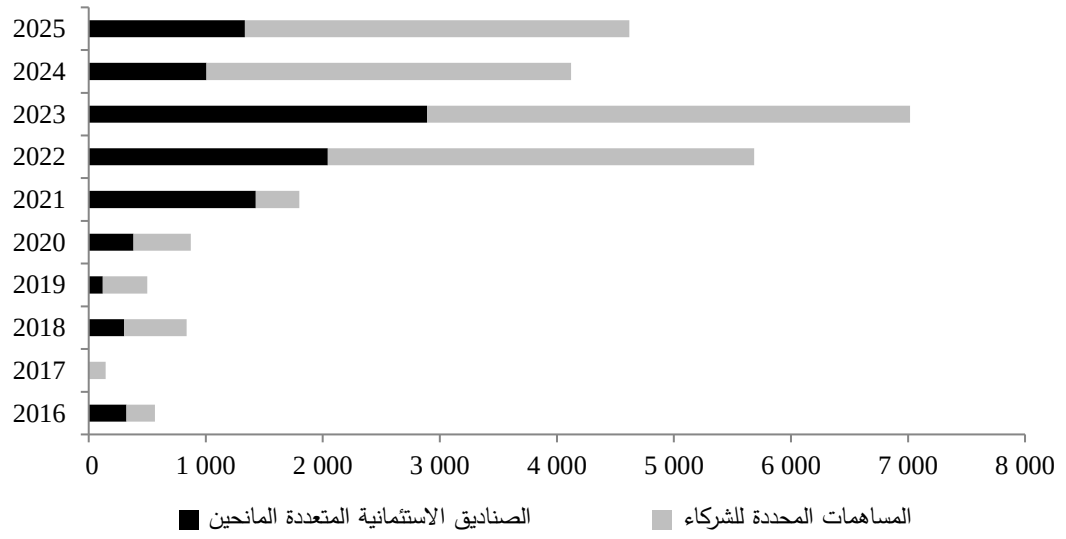


*المصدر:* الأونكتاد.

### 1- المساهمات المحددة للشركاء

19- المساهمات المحددة للشركاء هي مساهمات مباشرة لوكالة واحدة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم العمليات المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2025، تلقى الأونكتاد مساهمات بلغت 3,29 ملايين دولار. وشمل ذلك تعزيز التعاون بين الوكالات من خلال اتفاقات التحويل بين وكالات الأمم المتحدة التي وُضعت داخل المجموعة وخارجها، مثل الاتفاقية الموقعة بين المنظمة الدولية للهجرة والأونكتاد في عام 2025، بهدف تعزيز التجارة عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

### 2- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

20- تمثل الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين آليات للتمويل الجماعي يديرها مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع للأمم المتحدة وتنتظم في هيكل يضم ممثلي منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وفي عام 2025، تلقى الأونكتاد مخصصات بقيمة 1,34 مليون دولار من خلال مشاركته في برنامج الاقتصاد الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ ومن خلال الاستفادة من الصندوق الاستئماني الخاص من أجل أفغانستان.

## دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

21- إضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، تُقدم بعض الجهات المانحة الدعم إلى برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين، الذي ينفَّذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

22- وفي عام 2025، عمل الأونكتاد على توسيع نطاق البرنامج، من خلال جذب جهات مانحة جديدة والمزيد من الموظفين الفنيين المبتدئين. واستضاف الأونكتاد 11 موظفاً فنياً مبتدئاً، بزيادة قدرها موظفان مقارنة بعام 2024، وذلك في أربع شعب فنية وفي مكتب الأمينة العامة[2]. وساهمت ستة بلدان في برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين في عام 2025. ورعت ألمانيا أربعة موظفين؛ والصين وفرنسا موظفيْن لكل منهما؛ وإيطاليا، وفنلندا، وقطر موظفاً واحداً لكل منها. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ عام 2017 التي تتولى فيها فنلندا وقطر رعاية موظفين محترفين مبتدئين في الأونكتاد.

23- ويتيح البرنامج للمهنيين الشباب فرصة فريدة للمشاركة في العمل التحليلي والتنفيذي الذي يضطلع به الأونكتاد. وشكّل التدريب في الأونكتاد، بالنسبة للكثيرين، نقطة انطلاق لتطورهم الوظيفي لاحقاً. ويفوق الطلب في أمانة الأونكتاد على الموظفين الفنيين المبتدئين العرض بكثير. لذلك، تكرر الأمانة توجيه دعوتها إلى الجهات المانحة القادرة على تمويل موظفين فنيين مبتدئين، ولا سيما الآتين من بلدان نامية، أن تنظر في إمكانية القيام بذلك.

# ثانياً- النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

24- في عام 2025، بلغ مجموع نفقات التعاون التقني رقماً قياسياً جديداً قدره 58,89 مليون دولار، بزيادة قدرها 4 في المائة مقارنة بالرقم المسجل في عام 2024[3]. واستمر الاتجاه التصاعدي للنفقات في إطار الصناديق الاستئمانية، إذ بلغت 49,65 مليون دولار، وهو ما يمثل 84 في المائة من مجموع النفقات في عام 2025. وارتفعت النفقات في إطار آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء" ارتفاعاً طفيفاً من 4,08 ملايين دولار في عام 2024 إلى 4,76 ملايين دولار في عام 2025، وهو ما يمثل 8 في المائة من

(2) TD/B/WP/343/Add.2، الجدول 9.

(3) TD/B/WP/343/Add.2، الجدول 2.

نفقات التعاون التقني الســـنوية. وارتفعت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية بمقدار 3 في المائة، لتصل إلى 4,48 ملايين دولار، واستقرت نسبتها من مجموع النفقات في مستوى 8 في المائة (الشكل 4).

الشكل 4

**نفقات التعاون التقني، حسب مصدر التمويل**

(بآلاف الدولارات)

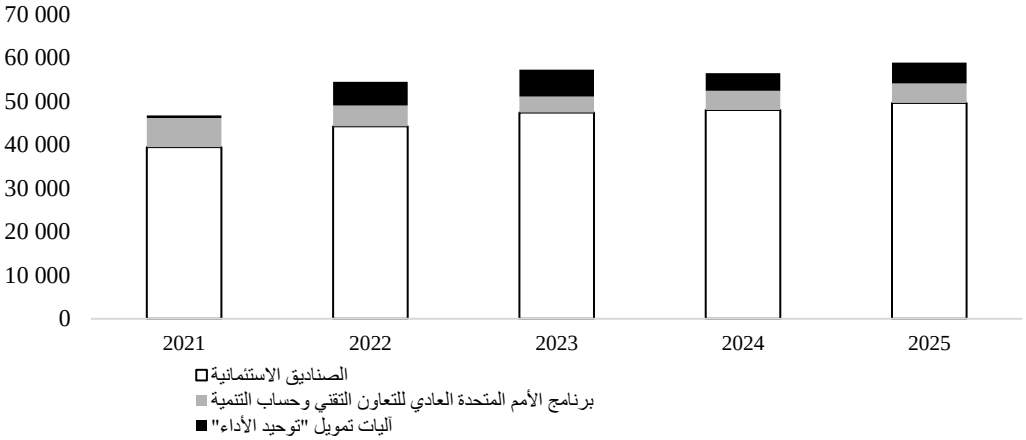


*المصدر:* الأونكتاد.

## ألف- النفقات حسب نوع المشروع

25- تُنفَّذ مشـــاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصـــعد الأقاليمي والإقليمي والقطري. وفي عام 2025، ارتفعت النفقات في إطار المشاريع القطرية بمقدار 10 في المائة، لتصل إلى 29,02 مليون دولار، في حين لم تشهد النفقات في إطار المشاريع الإقليمية والأقاليمية سوى تغيرات طفيفة بين عامي 2024 و2025. ومن حيث النسبة من مجموع نفقات التعاون التقني، ارتفعت حصة المشاريع القطرية من 46,6 في المائة في عام 2024 إلى 49,3 في المائة في عام 2025، بينما انخفضت حصة المشاريع الإقليمية والأقاليمية (الشكل 5).

الشكل 5

**نفقات المشاريع كحصة من مجموع نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع**

(بالنسب المئوية)

**(أ) 2024**

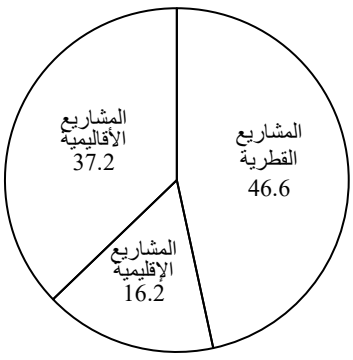


**(ب) 2025**

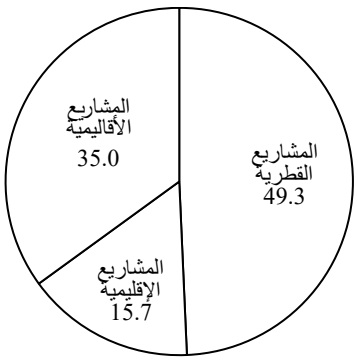


*المصدر:* الأونكتاد.

26- ومن أصل 29,02 مليون دولار رُصدت لنفقات المشاريع القطرية، خُصصت 48 في المائة لدعم تنفيذ المشاريع في أقل البلدان نمواً، مقارنة بـ 38 في المائة في عام 2024؛ و43 في المائة لدعم مشاريع في أفريقيا. وركزت المشاريع القطرية في المقام الأول على تحديث وإصلاح الجمارك (87 في المائة)، إضافة إلى تيسير الأعمال التجارية، وإدارة الديون، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي. وفي عام 2025، ارتفعت نفقات المشاريع القطرية في أفريقيا بمقدار 42 في المائة، لتصل إلى 12,48 مليون دولار، بينما انخفضت في المنطقتين الناميتين الأخريين.

27- وارتفع مجموع نفقات المشاريع الإقليمية من 9,14 ملايين دولار في عام 2024 إلى 9,26 ملايين دولار في عام 2025، بسبب ارتفاع لنفقات المشاريع الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وانخفضت نفقات المشاريع الإقليمية في آسيا وأوقيانوسيا. وتراجعت حصة المشاريع الإقليمية من مجموع نفقات التعاون التقني تراجعاً طفيفاً، من 16,2 في المائة في عام 2024 إلى 15,7 في المائة في عام 2025.

28- وتشكّل المشاريع الأقاليمية مشاريع مواضيعية تستفيد منها أكثر من منطقة جغرافية. ففي عام 2025، بلغ مجموع النفقات في إطار هذه الفئة 20,62 مليون دولار، وهو مستوى مستقر نسبياً، مقارنة بمبلغ 21,03 مليون دولار في عام 2024. وانخفضت حصة المشاريع الأقاليمية من 37,2 في المائة في عام 2024 إلى 35,0 في المائة في عام 2025.

## باء- النفقات حسب المنتج

29- في عام 2024، بلغت النفقات في إطار منتجات التعاون التقني للأونكتاد البالغ عددها 28 منتجاً، 52,08 مليون دولار، وهو ما يمثل 88 في المائة من مجموع النفقات السنوية المخصصة لإنجاز أنشطة التعاون التقني (انظر الجدول). ويظل النظام الآلي للبيانات الجمركية المنتج الرئيسي للتعاون التقني الذي تضطلع به الأونكتاد، إذ يستأثر بـ 48 في المائة من النفقات السنوية. وفي عام 2025، أُطلق جيل جديد من حزمة وتكنولوجيا برمجية النظام الآلي للبيانات الجمركية، بما في ذلك الجيل الخامس من برمجية إدارة الجمارك والنسخة المحدَّثة للبرمجية الرئيسية المعروفة بـ "النظام العالمي الآلي للبيانات الجمركية" (ASYCUDA World). ويلي المنتج السابق نظامُ إدارة الديون والتحليل المالي، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، وتيسير الأعمال، التي استأثرت تباعاً بـ 9 و8 و7 في المائة من النفقات. واستأثرت ستة منتجات مجتمعة - يمثل كل منها ما بين 1 و5 في المائة من النفقات - بـ 14 في المائة من النفقات. واستأثرت المنتجات الـ 18 المتبقية بأقل من 1 في المائة من النفقات لكل منها، بما في ذلك أربعة منتجات لم تحتج إلى نفقات في عام 2025. وأوقِف منتج "أدلة الاستثمار" وأُدرجت الأعمال ذات الصلة في فئة "تيسير الأعمال". وقُدِّمت دورة للتعليم الإلكتروني وتدريب عبر الإنترنت في عام 2025 في إطار استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، دون أن يترتب على ذلك أي آثار مالية.

**نفقات التعاون التقني في عام 2025، حسب الموضوع والمنتج**

| *الموضوع/المنتج* | *أهداف التنمية المستدامة* | *النفقات، 2025 (بآلاف الدولارات)* | *الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)* |
|---|---|---|---|
| **تحويل الاقتصادات وتعزيز التنمية المستدامة** | | | |
| استعراضات سياسات الاستثمار | 8، 17 | 58 | 0,10 |
| استعراضات سياسات الخدمات | 8، 9، 17 | 10 | 0,02 |
| استعراضات أطر السياسات التجارية | 17 | – | 0,00 |

| الموضوع/المنتج | أهداف التنمية المستدامة | النفقات، 2025 (بآلاف الدولارات) | الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية) |
|---|---|---|---|
| استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار | 9 | – | 0,00 |
| التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي | 8، 9، 17 | 4 830 | 8,20 |
| أدلة الاستثمار | 9، 17 | – | 0,00 |
| التدابير غير الجمركية | 3، 8، 17 | 989 | 1,68 |
| المفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي | 10، 17 | 209 | 0,35 |
| التجارة المستدامة والبيئة | 12، 13، 14، 15 | 953 | 1,62 |
| تشجيع الاستثمار وتيسيره | 9، 17 | 160 | 0,27 |
| **التصدي لمواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود** | | | |
| دعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً | 8 | 239 | 0,41 |
| نظام إدارة الديون والتحليل المالي | 17 | 5 446 | 9,25 |
| مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز | 9، 17 | – | 0,00 |
| النفاذ إلى السوق، وقواعد المنشأ، والإشارات الجغرافية لأقل البلدان نمواً | 8، 10، 17 | 36 | 0,06 |
| كسر قيود الاعتماد على السلع الأساسية | 8,9 | 526 | 0,89 |
| خدمات النقل واللوجستيات المستدامة والقادرة على الصمود | 8، 9، 13، 14 | 675 | 1,15 |
| **تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الحوكمة** | | | |
| استعراضات الأقران الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك | 8، 10 | 13 | 0,02 |
| تيسير الأعمال | 8، 16 | 3 948 | 6,70 |
| تيسير التجارة | 10، 16 | 2 422 | 4,11 |
| النظام الآلي للبيانات الجمركية | 9، 15، 17 | 28 036 | 47,60 |
| الإحصاءات | 17 | 1 000 | 1,70 |
| تفعيل المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة | 12، 17 | 118 | 0,20 |
| الاستثمار والصحة العامة | 3، 9 | 6 | 0,01 |
| اتفاقات الاستثمار الدولية | 17 | 154 | 0,26 |
| سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك | 8، 9، 10، 12، 17 | 258 | 0,44 |
| **تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم** | | | |
| التجارة والمسائل الجنسانية والتنمية | 5، 8 | 11 | 0,02 |
| ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة | 4، 8 | 544 | 0,92 |
| التدريب من أجل التجارة | 8، 9، 14، 17 | 1 439 | 2,44 |
| **جميع المنتجات** | | **52 079** | **88,43** |

*المصدر:* الأونكتاد.

30- ويكتسي التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، من حيث النفقات، أهمية كبيرة في تحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة، وهي الهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والعمل اللائق؛ والهدف 9 المتعلق بإقامة البنى التحتية وتعزيز الصناعة وتشجيع الابتكار؛ والهدف 15 المتعلق بحماية الحياة على الأرض واستعادتها وتعزيزها؛ والهدف 17 المتعلق بالشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2025، رُصد مبلغ يقدَّر بنحو 19,73 مليون دولار أو 33 في المائة من مجموع النفقات للمساهمة مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف 17؛ ورُصد مبلغ قدره 12,51 مليون دولار أو 21 في المائة من مجموع النفقات لتحقيق الهدف 9؛ وخُصصت نسبة 16 في المائة لتحقيق الهدف 15؛ ونسبة نسبة 11 في المائة لتحقيق الهدف 8[(4)].

## جيم- النفقات حسب المنطقة

31- في عام 2025، بلغ مجموع النفقات في إطار المشاريع القطرية والإقليمية 38,28 مليون دولار، أي ما يعادل 65 في المائة من مجموع الإنفاق. ومن هذه النفقات، صُرف مبلغ 15,86 مليون دولار في أفريقيا، بزيادة قدرها 47 في المائة مقارنة بعام 2024، وهو أعلى مستوى خلال العقد الماضي (الشكل 6). وشهدت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في أفريقيا من إجمالي نفقات التعاون التقني تغيراً لاتجاهها التنازلي السابق، إذ ارتفعت ارتفاعاً حاداً لتبلغ 27 في المائة في عام 2025 (الشكل 7). ويُعزى ذلك إلى تحسن الإنجاز في سياق العديد من المنتجات، ولا سيما فيما يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، الذي ارتفعت نفقاته في إطار المشاريع القطرية والإقليمية في أفريقيا بنسبة 53 في المائة، من 6,79 ملايين دولار في عام 2024 إلى 10,40 ملايين دولار في عام 2025؛ وتيسير التجارة، الذي زادت نفقاته أكثر من ثلاث مرات لتصل إلى 1,08 مليون دولار.

الشكل 6

**نفقات التعاون التقني المتعلقة بالمشاريع القطرية والإقليمية، حسب المنطقة**

(بآلاف الدولارات)

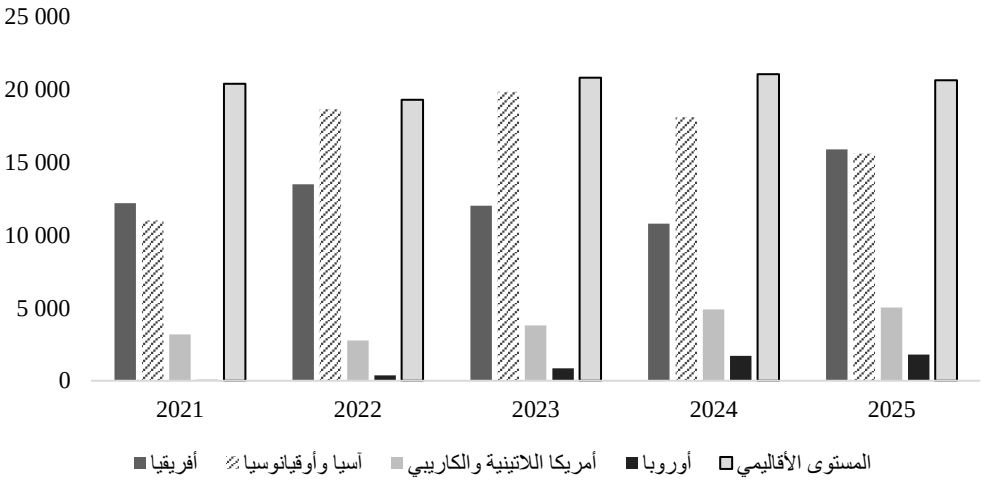


*المصدر:* الأونكتاد.

*ملاحظة:* في أمريكا الشمالية، بلغ مجموع النفقات في عام 2025، في سان بيار وميكلون، مبلغاً قدره 579 31 دولاراً.

(4) TD/B/WP/343/Add.2، الجدول 5.

الشكل 7

**الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني، حسب المنطقة**

(بالنسبة المئوية)

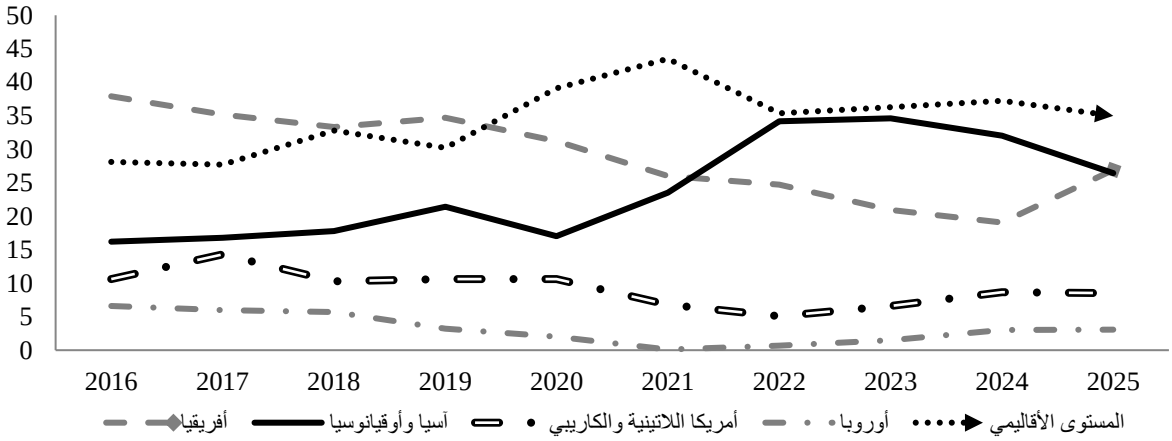


*المصدر:* الأونكتاد.

*ملاحظات:* عند حساب حصة منطقة معينة، لا يُنظر إلا إلى نفقات المشاريع القطرية والإقليمية. ولم تُدرج حصة أمريكا الشمالية، بما أن مجموع النفقات في المنطقة في عام 2025 بلغ ما مجموعه 579 31 دولار، وتعلق بسان بيار وميكلون.

32- وبلغ مجموع النفقات في إطار المشاريع القطرية والإقليمية في آسيا وأوقيانوسيا 15,58 مليون دولار في عام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 14 في المائة مقارنةً بعام 2024. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة هذه النفقات من 32 في المائة في عام 2024 إلى 27 في المائة في عام 2025، وهو أدنى مستوى منذ عام 2022، لكنه لا يزال أعلى من المستويات المسجلة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض نفقات النظام الآلي للبيانات الجمركية بمقدار 2,10 مليون دولار، الذي فاق ارتفاع نفقات المنتجات الأخرى، مثل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

33- وارتفعت النفقات المخصصة للمشاريع القطرية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعاً طفيفاً، بعد انتعاش شهدته في عام 2023، لتصل إلى 5,01 ملايين دولار في عام 2025، وهو ما يمثل 9 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني. واستأثر النظام الآلي للبيانات الجمركة بـ 79 في المائة من نفقات المشاريع القطرية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعلقت البرامج أو المشاريع الأخرى التي نُفِّذت في المنطقة في عام 2025 بتيسير الأعمال التجارية، والإحصاءات، ومشروع التكامل الإقليمي والسياسة الصناعية في أمريكا اللاتينية، ومشروع بشأن القدرات الإنتاجية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ومشروع بشأن استراتيجيات تنويع الصادرات المستدامة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

34- وبلغت النفقات في إطار المشاريع القطرية والإقليمية في أوروبا 1,80 مليون دولار، بزيادة سنوية قدرها 6 في المائة، وشكلت 3 في المائة من مجموع النفقات. ومن بين نفقات المشاريع القطرية والإقليمية في أوروبا، خُصصت نسبة 76 في المائة لدعم تنفيذ مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية، بما في ذلك مشاريع في ألبانيا وجمهورية مولدوفا.

35- وفي أمريكا الشمالية، سُجِّلت في عام 2025 نفقات قيمتها 31579 دولاراً تتعلق بتنفيذ مشروع للنظام الآلي للبيانات الجمركية في سان بيار وميكلون.

## دال- نفقات دعم أقل البلدان نمواً

36- انتعشت نفقات التعاون التقني المخصصة لدعم أقل البلدان نمواً، مقارنة بالمستوى المنخفض الذي سجلته في عام 2024، لتصل إلى 23,48 مليون دولار في عام 2025، بزيادة قدرها 25 في المائة مقارنة بعام 2024، و13 في المائة فوق متوسط المستوى المسجل في الفترة 2020–2024. ومن بين نفقات التعاون التقني المخصصة لدعم أقل البلدان نمواً، خُصصت نسبة 60 في المائة، أو ما يعادل 14,04 مليون دولار، لتنفيذ مشاريع قطرية. ومن ثم، ارتفعت حصة أقل البلدان نمواً من مجموع النفقات من 33 في المائة في عام 2024 إلى 40 في المائة في عام 2025 (الشكل 8).

الشكل 8

**نفقات التعاون التقني المتعلقة بدعم أقل البلدان نمواً**

(بآلاف الدولارات وبالنسبة المئوية)

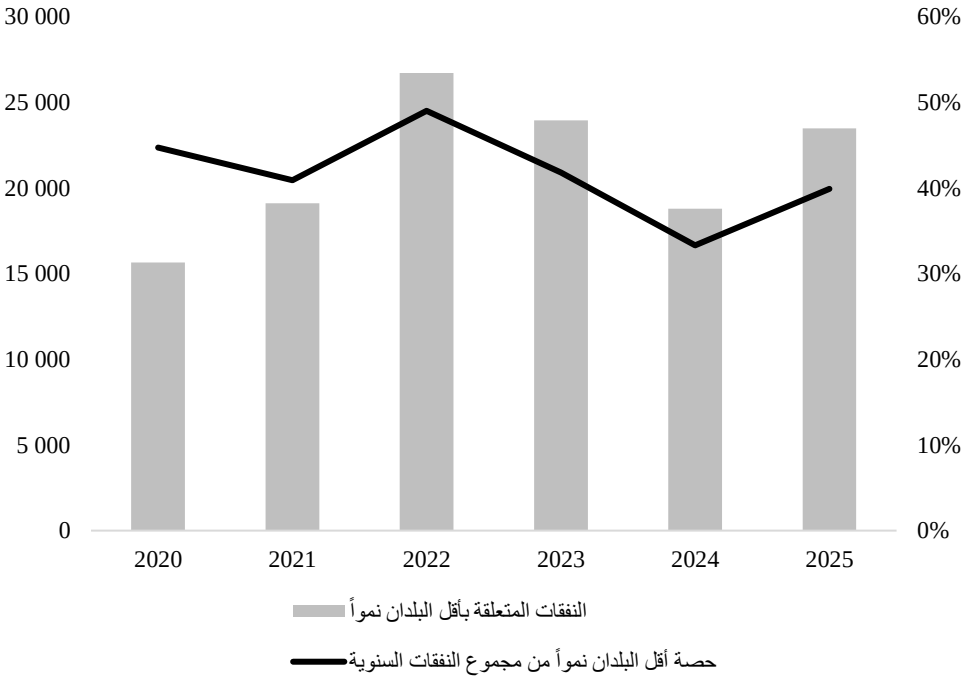


*المصدر:* الأونكتاد.

37- واستمرت المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والفئات الأخرى من البلدان القابلة للتأثر. فعلى سبيل المثال، في عام 2025، كان النظام الآلي للبيانات الجمركية مُفعَّلا في 39 بلداً في أفريقيا وكذلك، بحسب الفئات، في 22 بلداً نامياً غير ساحلي، و37 من أقل البلدان نمواً، و41 دولة جزرية صغيرة نامية، الأمر الذي يسهم في زيادة الإيرادات الجمركية وتحسين كفاءة التجارة. ومن بين 63 بلداً كانت تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي في عام 2025 لأغراض الإدارة اليومية للدَّين العام، ثمة 20 بلداً نامياً غير ساحلي، و24 بلداً من أقل البلدان نمواً، ودولتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن بين جميع أنشطة بناء القدرات والأنشطة الأخرى المنفذة في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي في عام 2025، نُفذ 85 في المائة في البلدان النامية غير الساحلية، أو البلدان الأقل نمواً، أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونُفِّذ أكثر من نصف الأنشطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك جنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، التي كانت أولى البلدان التي اعتمدت الإصدار السابع والأحدث من برمجية نظام إدارة الديون والتحليل المالي، الذي أُطلق في عام 2025.

38- وواصل الأونكتاد التعاون مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف تفعيل التزامات الشفافية وضمان تمكّن أقل البلدان نمواً من الاستفادة الكاملة من تحسين الوصول إلى المعلومات التنظيمية. وبحلول نهاية عام 2025، استُكملت عملية جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية في 35 بلداً أفريقيا، منها 19 بلداً من أقل البلدان نمواً، وهو ما يمثل أوسع عملية جرد للتدابير غير الجمركية أُجريت في القارة، بما يتيح أساساً للحد من التباينات في المعلومات وتعزيز القدرة على التنبؤ في مجال التجارة بين الدول الأفريقية. وعلى صعيد الاستثمار من أجل التنمية، قدم الأونكتاد في عام 2025 مساعدة تقنية إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي تضم 21 دولة عضواً، من بينها 13 من أقل البلدان نمواً، من أجل إعداد تقرير استثماري أولي تضمّن تشخيصاً قائماً على الأدلة لاتجاهات الاستثمار في المنطقة وأثرى دعم جهود تنسيق السياسات الإقليمية. وبناءً على طلب أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، سيُعتمد التقرير بوصفه منشوراً سنوياً، بهدف تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز السياسات التي تيسر الاستثمار في جميع الدول الأعضاء.

# ثالثاً- الهيكل وسير العمل

## ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

### 1- مشاركة الأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

39- في عام 2025، وسّع الأونكتاد نطاق تعاونه مع نظام المنسقين المقيمين. وشارك في عدد قياسي من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بلغ 49 إطاراً. وقدم الأونكتاد خبراته في مجال التجارة والتنمية في إطار العمل المشترك لكيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري والإقليمي، ولا سيما من خلال الدور المحفز الذي تضطلع به المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد على المستوى القطري، تمكن الأونكتاد في عام 2025 من الوصول إلى صناديق استئمانية متعددة الشركاء على المستويين القطري والإقليمي من خلال المشاركة في برنامجين مشتركين، هما برنامج الاقتصاد الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ والبرنامج المشترك في أفغانستان، وبلغت الأموال المخصصة للأونكتاد 1,34 مليون دولار.

40- وعزز الأونكتاد التواصل والتعاون في الاتجاهين مع نظام المنسقين المقيمين في مجال التعاون التقني. وفي هذا السياق، قدمت مكاتب المنسقين المقيمين الدعم في سياق تصميم وتنفيذ الأنشطة التنفيذية للأونكتاد. وعادةً ما يشمل الدعم مواءمة أنشطة المشاريع مع أطر التعاون؛ وتحديد الجهات المعنية والتواصل معها؛ وتيسير التعاون بين الوكالات وتعزيز التناسق بين تدخلات الأمم المتحدة على المستوى القطري؛ والمساهمة في دمج مخرجات المشاريع في عمليات التخطيط الإنمائي الوطني والحوار السياساتي؛ ونشر نتائج المشاريع. وفي الاتجاه الآخر، ساهم الأونكتاد في الأعمال التحليلية التي قادها المنسقون المقيمون من خلال توفير الخبرة المتخصصة في المجالات المواضيعية والمشورة في مجال السياسات. فعلى سبيل المثال، دعمت شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة الجهود التي نسقها مكتب المنسق المقيم في أنغولا للمساعدة في عملية الاستعراض النصفي لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، وساهم في تحديث التحليل القطري المشترك المتعلق بأنغولا. وساهمت شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في إعداد التحليل القطري المشترك المتعلق بجورجيا والجزء الوصفي من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي بدأ سريانه في عام 2026. وساهمت شعبة الاستثمار والمشاريع في تحديث تحليل الوضع القطري لكابو فيردي. وأخيراً، شارك الأونكتاد في تقديم تقارير عن نتائج أطر التعاون الـ 49 التي شارك فيها في عام 2025، بما في ذلك من خلال منصة «UN-Info».

41- وسعياً إلى تحقيق توافق أفضل بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وأهداف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نظم الأونكتاد دورة تدريبية في عام 2025، شارك فيها اقتصاديون من مكاتب المنسقين المقيمين في مصر، وموزامبيق، وهايتي، ومديرو مشاريع للأونكتاد، وهو ما عزز فهم مديري المشاريع لانعكاسات عمل الأونكتاد على نظام المنسقين المقيمين والتشكيلات المختلفة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وأتاح الفرصة لاستكشاف السبل التي يمكن أن يسهم بها الأونكتاد مساهمة فعالة في الأعمال التي تنفذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بهدف تعزيز تأثير الأونكتاد وزيادة بروزه.

### 2- أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

42- ثمة تآزر متبادل بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني. وفي توافق آراء جنيف، أقرت الدول الأعضاء بالقيمة الكبيرة التي يمثلها ركن التعاون التقني في عمل الأونكتاد، وأعلنت أن الأركان الثلاثة لهذا العمل ينبغي أن تتضافر من أجل تحقيق أهداف وتطلعات الدول الأعضاء[(5)].

43- وعلى صعيد التآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، يمكن ذكر مثال في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. فاستناداً إلى أبحاث وتحليلات، ولا سيما دراسة أُجريت في عام 2015 بشأن مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، وتقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2018: "تسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل التنمية المستدامة"، وبناءً على احتياجات البلدان، عمل الأونكتاد على بلورة المشروع المعنون "مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة: بناء الخبرات في مجال السياسات والممارسات في بلدان آسيوية وأفريقية مختارة"، وهو أول مشروع على نطاق الأمم المتحدة يهدف إلى تعزيز الابتكار من خلال تطوير مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعُرضت النتائج خلال الدورات السنوية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واستُند إليها في المداولات الموضوعية. ووفقاً للتقرير الصادر عن البلدان المستفيدة الأربعة، أتاح العمل الذي اضطلع به الأونكتاد في بناء القدرات والدعم التقني إحداث تغييرات ملموسة، منها ما يلي: في غانا، إدراج مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الخطة الوطنية لتنفيذ سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وفي منغوليا، وضع أول قانون بشأن إعداد مجمع للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتحديث سياسة عامة في هذا المجال؛ وفي موزمبيق، إدخال تحسينات على إدارة مجمع مالوانا، الذي كان قد توقف عن التطور منذ إنشائه في عام 2013؛ وفي أوزبكستان، الشروع في إعداد قانون تنظيمي بشأن مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأُدرجت الخبرات المكتسبة من المشروع في ثلاث مذكرات فنية وحزمة أدوات سياسية، الأمر الذي أتاح خيارات لمعالجة التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز الابتكار من خلال مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأدى نجاح المشروع إلى تلقي طلبات من 11 دولة أخرى للحصول على المساعدة الفنية في مجال تطوير مجمعات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

### 3- التعاون بين الشُّعب وبين الوكالات

44- يُعد التعاون بين الشُّعب وبين الوكالات أمراً مهماً في تجميع الخبرات الفنية، وزيادة أوجه التآزر، والحصول على موارد جديدة، وتعزيز فعالية وكفاءة التعاون الفني. وثمة اتجاه عام نحو تعزيز الشراكات الداخلية والخارجية، وهو ما يكتسب مزيداً من الزخم من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

(5) TD/561/Add.2، الفقرتان 70 و72.

ومن بين 18 مشروعاً قادها الأونكتاد بتمويل من الأشطُر الخمسة الأخيرة من حساب التنمية، تتسم 10 مشاريع بتعاون معمق بين الشُّعب و/أو بين الوكالات.

45- وعلى سبيل المثال، تعمل شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ودائرة الإحصاءات والبيانات والخدمات الرقمية معاً في تناول المسائل المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبمراعاة مواطن القوة لكل منهما في مجالي السياسات والإحصاءات، تساعد شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في تعزيز قدرة البلدان على استخدام البيانات لتقييم المجالات التي قد تشهد تسرباً للتدفقات المالية غير المشروعة، وتصميم سياسات قابلة للتنفيذ وموجهة نحو أهداف محددة للحد من هذه التدفقات؛ وتدعم دائرة الإحصاءات والبيانات والخدمات الرقمية البلدان المستفيدة في قياس التدفقات المالية غير المشروعة والإبلاغ عن التقدم المحرز في المؤشر 16-4 من الأهداف. وأتاحت هذه الشراكة توسيع نطاق الجهات المعنية المستفيدة، وتسهيل الحوار بين خبراء الإحصاء الوطنيين وصانعي السياسات، وشمل ذلك التعاون في تنفيذ مشروعين متكاملين لدعم خمسة بلدان في أفريقيا في قياس التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالضرائب والتجارة، وفي وضع سياسات قائمة على الأدلة للحد من هذه التدفقات. وسيستمر التعاون في إطار مشروع جديد لحساب التنمية، بشأن السياسات القائمة على البيانات التي ترمي إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ستتولى تنسيقه شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.

46- ويقود الأونكتاد مشروع "تحديد حجم التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، الذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ ويمثل عام 2025 العام الثالث لتنفيذ المشروع. وراعى تصميم المشروع وتنفيذه المزايا النسبية للشركاء المنفذين. فعلى سبيل المثال، يتولى الأونكتاد تهيئة المنهجيات الإحصائية وبناء القدرات الإحصائية؛ وتقدّم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإرشاد بشأن إعداد التقارير العالمية المتعلقة بمؤشر أهداف التنمية المستدامة 17-3-1؛ وتشرف اللجان الإقليمية على حلقات العمل الوطنية والإقليمية من خلال الاستفادة من وجودها الإقليمي ومعارفها وشبكاتها. وفي عام 2025، أصدر الأونكتاد دليلاً بشأن إطار قياس التعاون بين بلدان الجنوب، وأتاح تطبيقه في بلدان تجريبية تقديم أول تقرير بشأن بيانات هذا التعاون وإدراجه في قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2026[6]. وطلب أكثر من 60 بلداً دعماً من الأونكتاد بشأن إعداد التقارير المتعلقة ببيانات التعاون بين بلدان الجنوب، وأُطلقت جماعة ممارسين لتيسير التعلم بين الأقران وتبادل الخبرات المنهجية.

### 4- الطلبات الواردة من البلدان النامية

47- وفقاً للبيانات المستخرجة من قاعدة بيانات (داخلية) الطلبات التابعة للأونكتاد في 29 أيار/مايو 2026، تلقى الأونكتاد في عام 2025 ما مجموعه 79 طلباً رسمياً بشأن التعاون التقني من 55 بلداً أو منطقة ومن منظمة إقليمية واحدة. وكانت المنتجات الثلاثة التي ورد بشأنها أكبر عدد من الطلبات هي التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (11)، وتيسير الأعمال (6)، والتدريب من أجل التجارة (6). وفي الفترة 2021-2025، بلغ مجموع عدد الطلبات التي لزم تمويلها 218 طلباً. وتمثلت المحاور الثلاثة التي استأثرت بأكبر عدد من الطلبات التي لزم تمويلها في استعراضات سياسات الاستثمار؛ وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك؛ والتدابير غير الجمركية.

48- ولمعالجة الطلبات غير الملباة، واصل الأونكتاد التواصل مع الجهات المانحة المحتملة واستكشاف مصادر تمويل جديدة، تشمل مثلاً الحصول على تمويل من الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة

(6) انظر https://unctad.org/publication/manual-framework-measure-south-south-cooperation.

لعام 2030 التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية. ومنذ إنشاء الصندوق في عام 2016 وحتى نهاية عام 2025، شارك الأونكتاد في 10 دعوات إلى تقديم مقترحات مشاريع نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واختيرت سبعة مشاريع للحصول على تمويل، وبلغ مجموع ميزانية هذه المشاريع 7,93 ملايين دولار. وفي عام 2025، اختير مشروع مشترك معنون "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي" لتلقي التمويل؛ ويهدف المشروع إلى بلورة مجموعة من المؤشرات التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتصميم هذه المؤشرات وتنفيذها ودمجها في عمليات صنع القرار. ويشارك الأونكتاد، بصفته الجهة المشرفة على التصميم الأولي، في تنفيذ المشروع ويقود عمليات الاختبار التجريبي في البلدان المستهدفة. وقد صدر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بوضع مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، في حين ستُختبر لوحة المؤشرات الموصى بها بالتعاون مع البلدان[7].

49- وواصل الأونكتاد السعي إلى الحصول على مساهمات متعددة السنوات غير مربوطة بإنفاق محدد مسبقاً من أجل الحد من عدم اليقين وكفالة استمرارية الأنشطة التنفيذية. فعلى سبيل المثال، وقع الأونكتاد في عام 2025، في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، اتفاقاً بشأن مساهمات متجددة مع أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، سيتيح تلقي مساهمة قدرها 4 ملايين فرنك سويسري في الفترة حتى عام 2029، بهدف تعزيز قدرة الأونكتاد على دعم البلدان النامية في تعزيز جاهزيتها للتجارة الرقمية من خلال أركان عملها الثلاثة؛ وفيما يتعلق بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، وُقّع اتفاق تمويل جديد مدته ثلاث سنوات مع الاتحاد الأوروبي، وهو أحد المانحين الرئيسيين للبرنامج، بقيمة إجمالية تبلغ 2 مليون يورو، من أجل تمديد دعم الاتحاد الأوروبي حتى عام 2028.

### 5- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

50- واصل الأونكتاد في عام 2025 جهوده الرامية إلى تعميم الإدارة القائمة على النتائج، وشُكِّل فريق استشاري يضم ممثلاً واحداً عن كل شعبة ودائرة. وساهم اعتماد أداة تسجيل تربط الأنشطة بإطار نتائج الأونكتاد وبعهد بريدجتاون في تحسين عملية تعميم هذه الأنشطة. وفي عام 2025، اكتمل تنفيذ أول إطار نتائج للأونكتاد على المستوى الشامل. وطُبقت الدروس المستفادة من هذه الفترة في تصميم إطار النتائج الجديد وفقاً لتوافق آراء جنيف للفترة 2026–2029.

51- ومن أجل تقديم دعم أفضل إلى البلدان المستفيدة في سياق تنفيذ الإصلاحات السياساتية ورصدها، استحدث الأونكتاد أدوات رقمية مبتكرة. فعلى سبيل المثال، تساعد أداة تتبع إصلاحات تيسير التجارة – وهي أداة رصد إلكترونية جهزتها شعبة التكنولوجيا واللوجستيات – على ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة ومحددة زمنياً، وعلى رصد التقدم المحرز على مدار الزمن. وفي عام 2025، سُجلت أكثر من 000 122 زيارة إلى موقع رصد الإصلاحات، وهو ما يمثل تقريباً ضعف النتائج المسجلة في عام 2024. ويرصد ما مجموعه 30 بلداً التقدم المحرز في مبادرات تيسير التجارة باستخدام أداة رصد الإصلاحات؛ وصنفت اللجان الوطنية لتيسير التجارة 348 إصلاحاً على أنها مكتملة، وهو ما يمثل زيادة قدرها 52 في المائة مقارنة بعام 2024. وساهمت هذه الأداة الموجهة نحو تحقيق النتائج في تعزيز الشفافية والمساءلة، وزودت اللجان الوطنية لتيسير التجارة بالقدرة اللازمة على دفع عجلة الإصلاحات في مجال تيسير التجارة. وتُستخدم أدوات مماثلة أيضاً في مجالات أخرى من مجالات التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد، مثل أداة رصد إصلاحات التجارة الإلكترونية، لدعم تنسيق ورصد إصلاحات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ومصفوفة التنفيذ المباشر، لدعم تتبع التقدم المحرز في إصلاح سياسات الاستثمار.

(7) انظر https://unctad.org/publication/counting-what-counts-compass-progress-people-and-planet.

### 6- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

52- في عام 2025، أُحرز تقدم كبير في تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين ضمن مشاريع التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. ومنذ تموز/يوليه 2025، يطبق الأونكتاد المؤشر المعدل على جميع مشاريع التعاون التقني الجديدة. ولضمان أن يجسد مؤشر المساواة بين الجنسين الذي يوسم به كل مشروع جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني على النحو الأمثل، أنشأ الأونكتاد في عام 2025 نظاماً داخلياً لضمان الجودة. وتتولى جهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية على مستوى الشُّعب مسؤولية استعراض مؤشر المساواة الجنسانية في النظام المتكامل للتخطيط والإدارة وإعداد التقارير، من أجل كفالة تطبيق وسم المساواة بين الجنسين على نحو صحيح في كل مشروع. ودعماً لهذا العمل، أُعدت مذكرة إرشادية تتضمن مثالاً، وقُدم تدريب عبر الإنترنت. وأُتيحت مواد إرشادية وتدريبية لمديري المشاريع، الأمر الذي مكنهم من فهم أفضل لمعايير المؤشر المعدل للمساواة بين الجنسين، والخطوات المتبعة في إدراج وسم المؤشر في الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة وإعداد التقارير، ودور منسقي شؤون المساواة بين الجنسين في استعراض المؤشر.

53- واقترن تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين بتحسن في دمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار التعاون التقني. وعلى سبيل المثال، حدّدت شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية موضوع المعادن الحرجة والمسائل الجنسانية كمحور استراتيجي جديد لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي عام 2025، نفذت الشعبة مشروعاً للتقييم السريع لقدرات إضافة القيمة والتنويع في زامبيا، ومدغشقر، وناميبيا، مع التركيز على مجال المعادن الحرجة اللازمة للانتقال الطاقي، ودمج محور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما بعداً جامعاً مهماً في الإطار التحليلي والتوصيات السياساتية. وعند تحديد المنتجات والقطاعات ذات الأولوية، أُولي اهتمام خاص لمستوى كثافة العمالة وإمكانية توفير فرص عمل شاملة للجميع، بما في ذلك للنساء، سواء ضمن سلاسل القيمة في قطاع الصناعات الاستخراجية أو خارجها. ويتوافق هذا النهج مع التزام الأونكتاد بأهداف التحول الهيكلي الشامل للجميع. وإضافة إلى ذلك، نشرت شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية تقريراً تحليلياً بشأن تأثير مجال المعادن الحرجة اللازمة للانتقال الطاقي في مشاركة المرأة في قطاع التعدين، وحددت تدابير تراعي المنظور الجنساني من أجل توسيع نطاق وصول المرأة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى في سلاسل توريد المعادن الحرجة. ونوقش هذا الموضوع في نشاط جانبي أُقيم خلال الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة في عام 2025، ومن المقرر إطلاق دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن المعادن الحرجة والمسائل الجنسانية في عام 2026.

## باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

54- يسلط هذا الفرع الضوء على إسهامات الأونكتاد الرئيسية في تعزيز الدور الذي تضطلع به المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل "توحيد الأداء". وفي ظل الأوقات العسيرة الراهنة المتسمة بسلسلة من الأزمات المتعددة في الحقلين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي، التي تؤثر على نحو وازن في البلدان النامية، أثبتت المجموعة أنها آلية فعالة لتعزيز تعددية الأطراف.

55- ففي عام 2025، شملت أنشطة المجموعة 49 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم[8]. واستناداً إلى تحليل مستقل لحالة النظام التجاري المتعدد الأطراف في عام 2025، قدمت المجموعة مشورة سياساتية متكاملة لمعالجة التحديات التي رُصدت في

(8) انظر الوثيقة المعنونة "Operation of the Cluster at country level"، المتاحة في https://unctad.org/projects/UN-Inter-agency-Cluster.

أطر التعاون، استجابةً لطلبات الحكومات والمنسقين المقيمين بشأن جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر مرونة، ولإتاحة فهم أفضل للقضايا الاقتصادية الكلية وتأثيراتها على المستوى الوطني. وعملت المجموعة أيضاً على تبسيط المساعدة، بما يتماشى مع الولاية الأساسية والخبرات الفنية للوكالات المكوِّنة للمجموعة، وهو ما ساهم في تحقيق أهداف مبادرة الأمم المتحدة 80.

56- ولتأكيد الترابط بين التجارة والتنمية في إطار العمل المعياري العام للأمم المتحدة والمساعدة التي تقدمها، عمل الأونكتاد في عام 2025 على تعزيز شراكاته مع منظمة التجارة العالمية، بهدف تدريب المسؤولين الحكوميين في سياق برامج المساعدة الطويلة الأجل؛ وكذلك مع منظمة العمل الدولية، في سياق محاضرات تتعلق بركن التنمية في الأمم المتحدة، أُلقيت في المركز الدولي للتدريب في تورينو، إيطاليا.

## رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

57- في عام 2025، بلغ إجمالي نفقات التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد مستوى قياسياً جديداً قدره 58,89 مليون دولار، مما يؤكد مجدداً التزام الأونكتاد بتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانخفض التمويل الطوعي المقدم إلى الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني التابعة للأونكتاد من المستوى القياسي الذي سجلته في عام 2024 إلى 54,02 مليون دولار، في ظل بيئة عامة صعبة من منظور المساعدة الإنمائية. وعلى الرغم من الانكماش الكبير المسجل على أساس سنوي في مساهمات المانحين التقليديين، ظل التراجع في مجموع الموارد من خارج الميزانية أقل مما كان متوقعاً بفضل تعزيز الدعم المقدم من المانحين الجدد ومن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

58- وفي عام 2025، اعتمدت الدول الأعضاء في الأونكتاد توافق آراء جنيف، الذي وضع الأساس لعمل الأونكتاد خلال السنوات الأربع التالية. وسيؤدي التعاون التقني، باعتباره أحد الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، دوراً مهماً في تنفيذ الولاية المجددة. وسيواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية في مجالات اختصاصه، من أجل دعم البلدان النامية في تسريع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030. وعلى وجه الخصوص، سيعمل الأونكتاد على تعزيز تركيز المساعدة التقنية على احتياجات فئات البلدان الأكثر تأثراً؛ وتنفيذ الأنشطة التنفيذية بطريقة مرنة ومبتكرة، بما يعزز نتائج مشاريع التعاون التقني وتأثيرها واستدامتها؛ والتفاعل بفعالية مع نظام المنسقين المقيمين، من أجل تعزيز التآزر، وزيادة المشاركة في أطر التعاون، وتحسين فرص الحصول على التمويل على المستوى القطري.

59- وتتطلب مستويات الإنجاز العالية دعماً مالياً كافياً ومستداماً. وسيكثف الأونكتاد جهوده لتعبئة التمويل من الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية. وعلى وجه الخصوص، سيعمل الأونكتاد على زيادة توسيع قاعدة التمويل من خلال التواصل مع جهات مانحة جديدة وناشئة، وتعزيز الشراكات، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة. ويدعو الأونكتاد الجهات المانحة القادرة إلى أن تسهم في تحسين مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به من خلال تقديم مساهمات متعددة السنوات وغير مربوطة بإنفاق محدد مسبقاً من أجل تمويل التعاون التقني. وإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السابعة والسبعين[9]، يدعو الأونكتاد البلدان المانحة، والبلدان الأخرى القادرة، إلى تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

(9) TD/B/EX(77)/2.